مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثالث الصفحات (446-462) 2024م

تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية

أ.عبدالعزيز إمنيسي سالم عبدالعزيز[1]، أ.أكرم سالم المبروك بدر[2]
[1]قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا
[2]قسم التمويل والمصارف الاسلامية، كلية الاقتصاد الاسلامي والادارة، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا
abdulaziz.amneesi@uob.edu.ly

Evaluating the financial performance of Libyan commercial banks using profitability indicators

[1] Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya
[2] Department of Islamic Finance and Banking, Faculty of Islamic Economics and Administration, Sayyid Muhammad bin Ali Al-Sanussi Islamic University, Al-Bayda, Libya

تاريخ الاستلام:29-07-2024 تاريخ القبول: 15-08-2024 تاريخ النشر : 04-09-2024

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الربحية على أداء المصارف في ليبيا، وكذلك معرفة إذا كان لطبيعة العمل المصرفي (إسلامي، وتقليدي) أثر على هذا الأداء، كما نحاول من خلال هذا الدراسة إلى فحص قدرة المؤشرات المالية (مؤشرات الربحية) المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف، واقتصرت الدراسة على عينة مكونة من مصرفي الجمهورية واليقين، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 كونها احدث بيانات متوفرة للمصرفين.

ولتحقيق غرض هذ الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة، تم توصل الى أن مصرف اليقين كان الأفضل في تحقيق الأرباح من خلال استثمار ما يملكه من موجودات مالية وكذلك في ادارة المخاطر الائتمانية من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، الا أنه لم ينجح بشكل كبير في ادارة راس المال حيث يتعرض لمخاطر رأس مال أكبر من المخاطر التي يتعرض لها مصرف الجمهورية.

بناء علية نوصي المصارف محل الدراسة الى إعادة الاموال الممنوحة للمقترضين والتقليل من المخاطر الائتمانية، واستخدام مواردها احسن استخدام، وبحث عن أساليب الحديثة والمتطور لتقييم الأداء المالي، و القيام بدورات تدريبية للعاملين فيها، وكذلك تطوير معرفتهم بمجال اجراء دراسات لتقييم الأداء لزيادة كفاءة وفاعلية المصارف.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، المصارف الليبية، مصرف الجمهورية، مصرف اليقين، مؤشرات الربحية.

Abstract

This study aimed to know the impact of profitability indicators on the performance of banks in Libya, as well as to know whether the nature of banking work (Islamic and conventional) had an impact on this performance. Through this study, we also try to examine the ability of financial indicators (profitability indicators) extracted from the financial statements to predict the financial distress of banks. The study was limited to a sample consisting of Al-Jumhuriya and Al-Yaqeen banks, during the period from 2019 to 2021, as it is the latest data available for the two banks.

To achieve the purpose of this study and reach accurate results, it was concluded that Al-Yaqeen Bank was the best in achieving profits by investing its financial assets as well as in managing credit risks by setting ceilings for the amounts of credit facilities according to the instructions of the Central Bank, but it did not succeed significantly in managing capital as it is exposed to greater capital risks than the risks to which Al-Jumhuriya Bank is exposed.

Accordingly, we recommend that the banks under study return the funds granted to borrowers and reduce credit risks, use their resources in the best way, search for modern and advanced methods to evaluate financial performance, conduct training courses for their employees, and develop their knowledge in the field of conducting performance evaluation studies to increase the efficiency and effectiveness of banks.

Keywords: Financial performance, Libyan banks, Republic Bank, Al-Yaqeen Bank, profitability indicators.

المقدمة:

تعتبر دراسة تحليل الأداء المالي للمصارف ذا أهمية عالية في ضوء التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، لأن البيانات المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة عن آلية العمل المصرفي.(مسجت، 2019:ص1).

كما تبرز أهمية التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية (باستخدام مؤشرات الربحية) لتقييم الأداء المصرفي، وتحديد كفاءته وفعاليته في إدارة أصوله بالشكل الأمثل، فالتغيرات التي تشهدها البنية الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقييم الأداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ماهو مخطط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة، وأهمية التحليل المالي تجسدت في تقييم الأداء للفترات الماضية والحاضرة، على اعتبار أن هذه العملية كانت مستقلة عن عملية اتخاذ القرارات لكن في ظل التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، لابد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الأداة الرئيسة لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف إلى تقويم أداء المصرف وتطوير نشاطاته.

هذا الدراسة تقدم نظرة على عملية تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية، وستغطي الدراسة الجوانب المختلفة لأداء المصارف وتحليل نتائج هذه العملية، مما يمكن من فهم أعمق للتحديات والفرص المتعلقة بأداء المصارف.

مشكلة البحث :

تواجه المصارف التجارية في ليبيا العديد من التحديات في تقييم الأداء المالي، ومن هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة في محاولة تحديد أهمية تقييم الأداء المالي العام للمصارف سواء كانت مصارف حكومية أو مصارف خاصة أو مصارف تقليدية أو مصارف إسلامية، وبسبب هذه الأهمية فأنها تبين نجاح أو فشل المؤسسات المصرفية؛ ومن خلال المتغيرات التي تتأثر وتُؤثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية المحيطة بالدولة الليبية ومؤسساتها، وانطلاقًا من هذا الباب؛ ومواصلة

عرض ما تم تناوله في الدراسة؛ نحاول أن نلقي الضوء على التساؤلات الدراسية التالية التي تمثلها: (اسميو وغيث ،2022: ص 85)

ما هو دور المؤشرات المالية (مؤشرات الربحية) في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية التقليدية والإسلامية ؟

ومن هذا السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

–هل يمكن استخدام المؤشرات المالية (مؤشرات الربحية) للكشف عن التوازن المالي لأي مؤسسة مالية ؟

–هل التحليل المالي يساعد في ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة؟

– ما مدى تحقيق المصارف لربحية كافية من اجل استمراريتها ؟

فرضيات الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف اختبار صحتها:

- إن لمؤشر الاداء المالي (مؤشرات الربحية) أثراً في تقييم المصارف وان هذا الأثر تتباين حدته تبعاً لنوعية لمصارف عينة الدراسة.
- توجد فروق للربحية بين مصرف الجمهورية ومصرف اليقين وفقاً لتصنيف مؤشرات الربحية

أهمية البحث :

يعد تقييم الأداء المالي في المصارف أمرًا بالغ الأهمية، لأنه يمكن أن يساعد في :

- فهم كيفية أداء المصارف ومعرفة ما إذا كانت مربحة أم لا.
- تساعد هذه الدراسة في تحديد مدى الكفاءة استخدام رأس المال وكيفية توليد العوائد منه لتقييم الأداء المالي، مما يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة وضمان الاستدامة في النشاط المصرفي.
- كما أنه يساعد في تقييم الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والتهديدات، مما يساهم في تحسين الأداء وزيادة الربحية للمصارف .

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى وضع تصور لمفهوم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية، وذلك من خلال ما يأتي :

- إبراز الحقائق المخفية وراء الأرقام، ووضع المؤشرات والنسب المالية لإظهار نقاط القوة والضعف، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي.
- تحديد مدى كفاءة التحليل المالي وفعاليته في تشخيص المشكلات المصرفية لدى عينة الدراسة.
- تحسين وتطوير أداء وربحية المصارف، وتحديد المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف بهدف دراسة اسبابها، ووضع الحلول لها من خلال وضع الخطط المناسبة.

حدود الدراسة:

هناك مجموعة من الحدود الزمنية والمكانية لهذا الدراسة، والتي نوجزها فيما يلي:

–الحدود الزمنية : اعتمادا على الميزانيات المحاسبية للفترة الممتدة ما بين 2019 / 2021 وقد تم اختيار هذه الفترة بسبب توفر القوائم المالية المعتمدة للمصارف.

-الحدود المكانية : ستركز الدراسة على مصرفي الجهورية كونه من أوائل المصارف العاملة في ليبيا، واليقين كونه مصرف اسلامي .

منهج الدراسة:

تم اعتماد على المنهج الوصفي من أجل وضع اطار نظري للدارسة وباستخدام المراجع والبحوث والكتب، أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي وهنا يتم تحليل البيانات باستخدام المؤشرات المالية المعتمدة بالجهاز المصرفي ومقارنة النسب المعيارية مع النسب الفعلية.

الإطار النظري:

تعتمد الدراسة على مؤشرات الربحية بتحليل كفاءة استخدام أصول المصارف وكيفية تحقيق العائد منها، وتعتمد هذه المنهجية على تقدير القيمة المتوقعة لحقوق الملكية وعلى قياس العائدات المتوقعة، وبيان المخاطر الائتمان ومخاطر راس المال التي تتعرض لها المصارف، فمن خلالها يتم تحديد حجم الخطر الذي قد يتعرض له المصرف فيما يتعلق بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية، من خلال وصف طبيعة عمل المصارف في ظل النظام المحاسبي القائم، بعد ذلك يتم تقييم أداء المصارف بتحليل قوائمها المالية للوصول إلى المؤشرات والنسب المالية اللازمة لتقييم الأداء وللوقوف على حقيقة المركز المالي له ولتحقيق المستوى الأمثل من الرقابة، ولإظهار مدى مساهمته في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني، معتمدين بذلك على المراجع العلمية والمقالات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع.

1 - دراسات سابقة :

إن الغرض الأساسي من عرض للدارسات السابقة هو الوقوف على أهم الدارسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدارسة من جوانبه المختلفة، ومن بين الدارسات السابقة نذكر منها ما يلي:

1-1 دراسة يوسف واخرون2023 هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا باستخدام نسب الربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الربحية (معدل العائد علي حقوق الملكية – معدل العائد علي الأصول – معدل العائد علي متوسط الأصول) تساهم في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية.

2- أن مصرف الوحدة (بمتوسط النسب 3.46%) وقع في التقييم الأول وهذا يعين أنه يتمتع بنسبة جيدة من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

3- أظهرت نتائج مصرف الجمهورية (بمتوسط النسب 3.44%) وقع في التقييم الأول وهذا يعين أنه يتمتع بنسبة جيدة من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

4- أظهرت نتائج مصرف التجاري الوطني (بمتوسط النسب 5.16%) وقع في التقييم الأول وهذا يعين أنه يتمتع بنسبة عالية من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

5- أظهرت نتائج مصرف التجارة والتنمية (بمتوسط النسب 13.86%)وقع في التقييم الأول وهذا يعين أنه يتمتع بنسبة عالية من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

1-2 دراسة اسميو، غيث 2022 هدف الدراسة الى مقارنة الأداء المالي للمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا، وذلك اعتماداً على نموذج السلامة المصرفية CAMEL من خلال مؤشراته المالية (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة)، وقد أجريت على عينة ممثلة بمصرفين (مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية) خلال الفترة (2009-2017)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إطار المقارنة لمؤشرات النموذج لكلا المصرفين، وتوصل الدراسة الى نتائج تعكس القوة المالية للعينة، حيث اتضح لدينا أفضلية مصرف التجارة والتنمية عن مصرف الجمهورية في مؤشرات السلامة المصرفية، فقد حظي بدرجة تصنيف مرضية (2)، مقارنة بمصرف الجمهورية الذي كانت درجته معقولة (3)، إضافة الى أن هنالك فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الادارة) بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذج CAMEL، وذلك في الوقت الذي لا توجد فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (الربحية، السيولة) بين مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية وفقاً لتصنيف نموذجCAMEL

1-3 دراسة تواتي 2021 هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معيار CAMELS الدولي والمعتمد بنظام التقييم المصرفي الأمريكي ومدى ملائمة هذا المعيار للبيئة المصرفية الليبية، حيث يعتمد هذا المعيار على تقييم أداء المصارف باستخدام ستة مؤشرات وهي: كفاية رأس املال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية أصول المصرف مخاطر السوق، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول هذه المؤشرات ومدى قدرتها على تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، واعتمد الدراسة على تحليل بعض بنود القوائم المالية المستخدمة في مؤشرات المعيار ومقارنتها بنسب المعيار لتحديد النتائج، وقد تمثلت عينة الدراسة في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف الواحة خلال الفترة (2014 – 2017)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم ملائمة تطبيق كامل مكونات المؤشر في المصارف التجارية الليبية الخاصة بسبب تعذر تقييم عنصر حساسية السوق لعدم توفر البيانات المطلوبة، وبالتالي تم تطبيق الصيغة الثانية للمؤشر وهو معيار CAMEL إلا إن مؤشرات معيار CAMELS أسهمت في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، فيما يخص باقي مكونات النموذج

1-4 دراسة رحيل، صداقة 2019 تهدف الدراسة إلى معرفة دور نموذج التقييم (CAMELS) في تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي من خلال إظهار الجوانب الايجابية ومحاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، وتتمثل مشكلة الدراسة في ان النظم التقليدية المتبعة في تقييم الأداء المصرفي قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات التقييم، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المتعلقة بنموذج (CAMELS) للقطاع المصرفي الليبي من عام 2008 إلى ،2016 كما خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج (CAMELS) في القطاع المصرفي الليبي أدى إلى معرفة أن سيولته وكفاءة إدارته جيده، في حين أن جودة موجوداته وربحيتها وملاءة رأس ماله متدنية جد ، كما توصلت الدراسة إلى حصول القطاع المصرفي الليبي على التصنيف الثالث وفق التصنيف المركب لنموذج (CAMELS)، ومن أهم توصياتها العمل على زيادة الربحية للقطاع المصرفي الليبي عن طريق توظيف الودائع بشكل امثل واستغلال السيولة الفائضة واستثمارها في مشاريع جديدة، بالإضافة إلى معالجة الأسباب التشريعية التي تقيد المصارف في توظيف أموالها الفائضة، كما يجب بذل المزيد من الجهود وذلك للحد من القروض المتعثرة من خلال إعداد خطة لإعدامها، وجعل مخصصات الديون تغطي كامل القروض المتعثرة.

1-5 دراسة مسجت، 2019 يعد استخدام مؤشرات العائد والمخاطرة من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية لا تعكس بشكل صحيح أداء المصرف ما لم يتم تحليل هذه الأرقام والربط بينها من خلال استخدام العديد من النسب والمؤشرات المالية، وقد هدف الدراسة الى تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية الأهلية العاملة في العراق وهي مصرفي بغداد والخليج، أما مدة الدراسة فقد كانت للسنوات (2014- 2018)، وقد تمت المقارنة بين أداء هذه المصارف من خلال العوائد التي حققتها فضلا عن المخاطر التي تتعرض لها والوقوف على نقاط الضعف والقصور التي تتعرض لها والتي يجب أن يتم تالفيها ناهيك عن نقاط القوة التي تمتلكها هذه المصارف ذلك أن على المصارف الرفع من كفاءة أدائها في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف في تقديم خدمات مصرفية متنوعة وقد توصل الدراسة الى أن مصرف الخليج التجاري كان الأفضل في تحقيق الأرباح من خلال استثمار ما يملكه من موجودات مالية، الا أنه لم ينجح بشكل كبير في ادارة المخاطر التي يتعرض لها فقد كان مصرف بغداد الأفضل في ادارة هذه المخاطر والحد منها .

1-6 دراسة بوفرنة ، البرغثي، المسماري 2018 يهدف هذا الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الليبية باستخدام نموذج CAMEL، ولتحقيق أهداف هذا الدراسة تم استخراج البيانات من القوائم المالية لأربعة مصارف تجارية ليبية خلال الفترة الزمنية من عام 2004 إلى عام 2010، وأظهرت النتائج أن المصارف الليبية لديها في المتوسط 1.5 على مقياس CAMEL، وهو أقل من نقطتين، هذه النتائج تشير إلى أن أداء المصرف جيد وفق نموذج CAMEL، وبالرغم من ان الدراسة اقتصرت فقط على المصارف التجارية الليبية الأربعة الكبرى، وبالتبعية، وبالرغم من وجود العديد من أوجه التشابه بين المصارف التجارية، ولكن إمكانية تعميم هذه الدراسة محدودة وغير جائزة، إجراء بحث أوسع نطاقًا في سياقات أخرى بحاجة إلى إلقاء الضوء بشكل أكبر على تأثير الحجم وعوامل الملكية بين المصارف الليبية.

1-7 ما يميز الدراسة الحالية

لقد تناولت أغلب الدراسات السابقة تقييم أداء المصرف من خلال استخدام المؤشرات المالية، كما جاءت هذه الدراسة استكمالاً وامتدادًا للدراسات السابقة حيث اعتمدت على تحليل البيانات المالية للمصارف بهدف الوصول إلى تحديد ومعرفة مدى قدرة المؤشرات على إعطاء صورة متكاملة عن أداء المصارف محل الدراسة، إلا إنها اختصت عن بعض الدراسات السابقة بتحليل مصرفين (إسلامي، وتقليدي) بخلاف بعض الدراسات التي تركزت على دراسة مصرف واحد فقط واكثر من مصرف من المصارف تقليدية.

كما انها تطرقت في تقييمها لأداء المصارف عينة الدراسة من خلال استخدام مؤشرات الربحية، حيث تم استخدام مؤشرات الربحية الا في (دراسة يوسف واخرون2023)، التي طبقت على المصارف الليبية كما تمت الاشارة الى ذلك سابقا.

2- الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

2-1 مفهوم تقييم الأداء:

"يعّرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجةٍ عالية من الكفاءة، وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما:

الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة ، ويعرف بتقييم فعالية الأداء.

الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة الأداء".(لطيف زيود، واخرون،163:2005)

2-2 مكونات الاداء :

يتكون الأداء من عنصرين أساسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء الجيد هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، وذلك وفق العلاقة التالية: (سعيدي يحيى، غفصي توفيق، 148:2013)

الأداء = الفعالية + الكفاءة

2-3 مفهوم الأداء المصرفي:

يعتبر أداء المصرفي من المواضيع المهمة لتقييم الأنشطة المصرفية، والتي من خلالها يرشد المصرف الي الطريق الأفضل والصحيح، ولذلك فان أداء المصرف ماهو الا انعكاس للوضع المالي للمصرف متمثلة في فقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يوضح حالة العمل الحقيقية للمصرف خلال فترة زمنية معينة (طالب والمشهداني ،2011: ص ص68,67).

2-4 مفهوم تقييم الأداء المالي للمصارف:

يعرف تقييم الأداء المالي للمصارف على أنه: " الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة وتأثيرها على مردودية المصرف على المدى القصير والطويل بالشكل الذي يسمح بمعرفة الوضعية المالية التي تتيح الفرص في السوق، وتحدد المركز التنافسي للمصرف" (مدياني وطلحاوي ،2020: 13)

يمكن تحليل الأداء المصرفي من زاويتين: الأولى تتعلق بالربحية والسيولة والملاءة المالية للمصرف، أي الأداء المالي، أما الثانية، فتناولت فعالية المصرف في أداء دوره كوسيط مالي، من خلال تمويل الاقتصاد وتقديم خدمات مصرفية شاملة، مما يعكس الأداء الاقتصادي.(وفيق جريس، 2015)

2-5 أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية:

الهدف الأساسي من مراقبة الأداء هو تعزيز ودعم العوامل والمؤشرات المصرفية التي تساهم في ظهور اتجاهات إيجابية، والعمل على إزالة العوامل والعوائق التي تؤدي إلى انحرافات مالية خطيرة. ومن هنا، نسعى لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في تقديم المساعدة والتوجيه، حيث يتركز الأداء على تحقيق الأهداف المنشودة. (شعوبي محمود فوزي، التجاني الهام، 2015: 32)

2-6 مؤشرات قياس الاداء المصرفي:

ويمكن قياس الأداء المصرفي بعدة مقاييس منها :

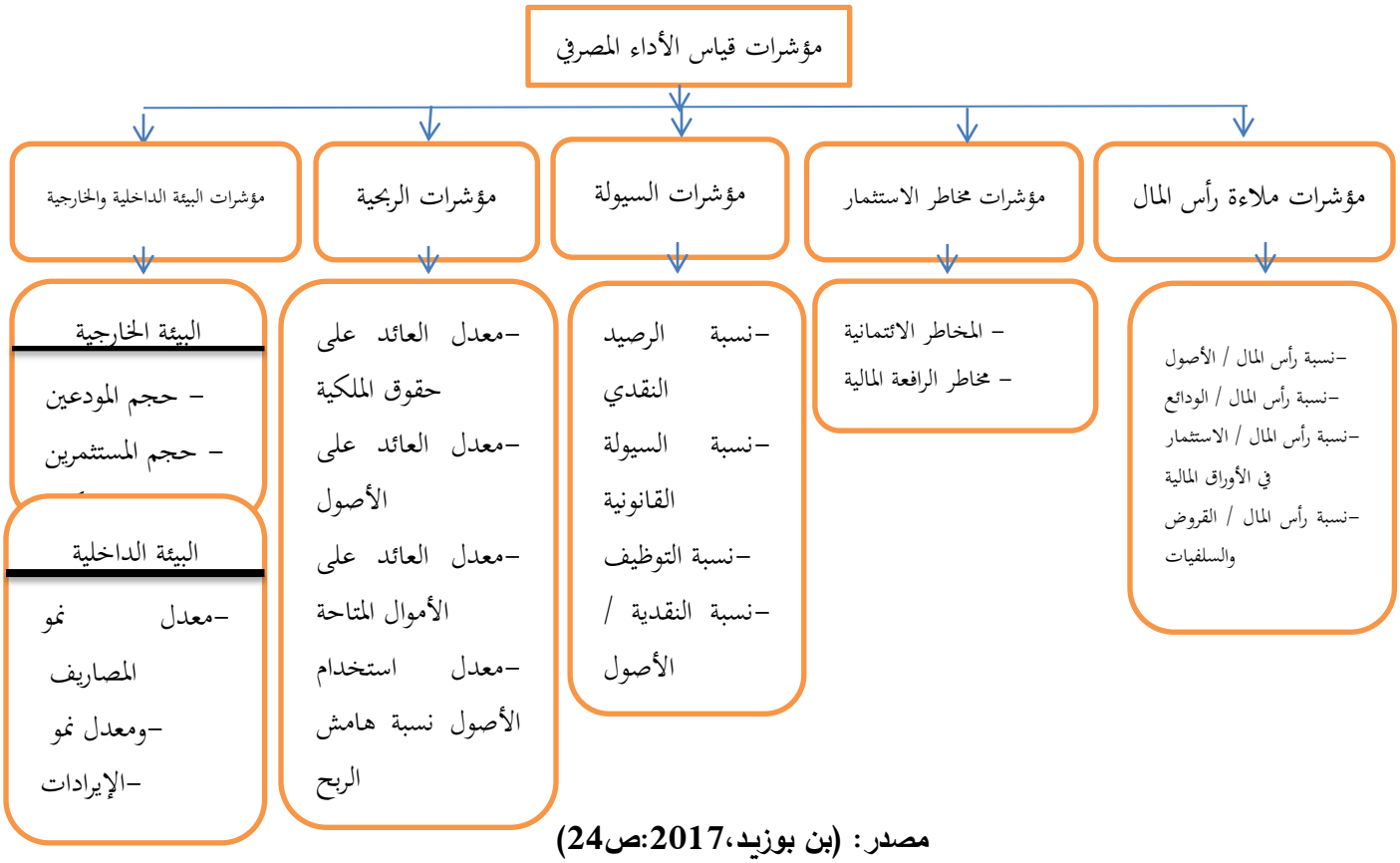

مصدر: (بن بوزيد،2017:ص24)

3 – مؤشرات الربحية لقياس الأداء المالي في المصارف :

تشير الربحية إلى العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، وتعتبر الربحية هدفًا رئيسيًا للمؤسسة ومؤشرًا على كفاءتها، يمكن قياس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات تعني قيمة الأصول أو حقوق الملكية. (القذافي، 2012، صفحة 39.)

هناك مجموعتان من النسب الأولى تتعلق بقياس العائد والربحية وهي النسبة تعطي مؤشرات عن مدى قدرة الشركة أو المؤسسة علي توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها، ومن أبرز النسب المستخدمة لقياس العائد والربحية، (وأهم نسب هذه المجموعة وهي) (فرج احمد مزيكه،201:2020).

3-1 العائد على حقوق الملكية ROE:

نموذج العائد على حقوق الملكية الذي طوره دافيد كول في عام 1972، يُستخدم لتقييم الأداء المالي للمصارف، يُعتبر هذا النموذج مؤشراً يوضح العلاقة بين العوائد والمخاطر، مما يساعد المحللين في تقييم مصادر أرباح المصرف وفقاً للمخاطر المحددة، يهدف النموذج إلى تحقيق أعلى عوائد ممكنة مع أدنى مستوى من المخاطر، مما يسهم في زيادة ثروة المصارف، يُقاس هذا المؤشر بالطريقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

يمكن لمؤشر العائد على حقوق الملكية تقييم أداء المصرف من خلال توفير مجموعة من النسب التي تساعد المحللين في قياس أرباح المصرف مقارنة بالمخاطر التي يواجهها. كما يُستخدم هذا المقياس لقياس التدفق النقدي المحتمل للمساهمين

العاديين، حيث يقوم بتحديد العائد الذي يحصل عليه المساهمون على استثماراتهم في رأس مال المصرف ونمو السهم. (الاحتياطات)، (هيمة،واخرون،35:2021).

3-2 العائد على الأصولROA :

يشير هذا العائد إلى مدى استغلال المصرف لأصوله في تحقيق الأرباح، كما ان مقياس يقيم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول بشكل مثالي لتحقيق الأرباح، ومن المعروف ان المصارف تسعى دائمًا لزيادة هذا العائد، حيث يعد مؤشرًا على ربحية الاستثمارات على المدى القصير والطويل، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى فعالية سياسات الإدارة في الاستثمار والتشغيل، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الأصول.(العامري،2007 :117)، ويقاس هذا المؤشر كما يلي :

العائد على الأصول= صافي الدخل/ اجمالي الموجودات

3-3 هامش الربح PM :

يسمى هذا المؤشر أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في إدارة والتحكم في تكاليفه، لذا فكل بنك لا يتحكم في تكاليفه تكون (PM) منخفضة، ويقاس هذا المؤشر كما يلي :

هامش الربح = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الإيرادات

3-4 منفعة الأصولUA

يُعرف هذا المفهوم باستخدام الأصول، حيث يشير هذا المؤشر إلى الكفاءة أو الاستخدام الأمثل للأصول، مما يعكس إنتاجية هذه الأصول (قريشي، 91:2004)، يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق الأصول للربح أو لإيراد، لذا كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على جودة الأصول، ويقاس هذا المؤشر كما يلي :

منفعة الاصول = اجمالي الايرادات / اجمالي الموجودات

اما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر التي تواجه المصرف ويمكن تلخيص هذه النسب بما يلي: (الصيرفي، 2006: 67) .

3-4 مخاطر الائتمان :

يعتبر منح الائتمان من الأنشطة الأساسية في معظم المصارف التجارية، حيث قد يواجه المصرف نتيجة لذلك العديد من المخاطر، مثل خطر عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه المصرف، ويقاس هذا المؤشر كما يلي :

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / اجمالي القروض

ويقيس قدرة المصرف على تحميل القروض الممنوحة في مواعيدها

3-5 مخاطر السيولة :

تظهر مخاطر السيولة عندما يعجز المصرف عن تقليل التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول، مما يؤثر سلبًا على الربحية، خاصة في الحالات التي يصعب فيها تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبدون تكبد خسائر، وذلك لمواجهة مشكلات العسر المالي في الظروف الحرجة،(حنفي،2008: 196)، ويقاس هذا المؤشر كما يلي :

مخاطر السيولة = النقد والأرصدة لدى المصارف / اجمالي الموجودات

يمكن التعرف على قدرة الإدارة في التعامل مع مخاطر السيولة

3-6 مخاطر أرس المال

تعكس مخاطر رأس المال مستوى الرافعة المالية التي يعتمدها المصرف، حيث يُستخدم رأس المال (حقوق الملكية) لحماية الدائنين، وخاصة المودعين، من الخسائر المحتملة، وبالتالي فإن مقدار رأس المال المطلوب لحماية الدائنين يرتبط بنوع أو درجة المخاطر المرتبطة باستثمار الأموال في الأصول (خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد،2006: 112)، ويقاس هذا المؤشر كما يلي :

مخاطر أرس المال = حقوق الملكية / اجمالي الموجودات

4 - مقارنة الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة :

أولاً: مؤشرات العائد:

1- العائد على حقوق الملكيةROE

تُعبر هذه النسبة عن معدل الربحية (العائد) على الأموال التي استثمرها الملاك في المشروع، وعندما تنخفض هذه النسبة فإن ذلك يشير إلى عدم قدرة المصرف على توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين (مسجت2018،ص14).

يوضح الجدول (1) العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية واليقين، حيث سجل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية في عام 2019 نسبة (8.20%)، ثم انخفض إلى (3.60%) في عام 2020، مما يشير إلى عدم قدرة المصرف على تحقيق أرباح كافية لتوزيعها على المساهمين. ومع ذلك، ارتفع العائد مرة أخرى في عام 2021 ليصل إلى (8.45%).

أما بالنسبة لمصرف اليقين، فقد كانت نسبة العائد في عام 2019 (-2.077%)، حيث تكبد المصرف خسائر بلغت (-2.034.288) دينار ليبي نتيجة لزيادة الالتزامات بمقدار (66.206.513) دينار ليبي، وازدادت الخسائر في عام 2020 لتصل إلى (-6.863%)، ما يعادل (-6.291.339) دينار ليبي، بسبب ارتفاع الالتزامات عن العام السابق بمقدار (697.605.935) دينار ليبي. وفي عام 2021، حقق المصرف نسبة عائد بلغت (15.950%)، مما يدل على تحقيقه أرباحاً في ذلك العام.

من خلال المقارنة بين المصرفين في عينة الدراسة، يتضح أن مصرف الجمهورية كان الأفضل في تحقيق العائد على حقوق الملكية مقارنة بمصرف اليقين، حيث تمكن من توزيع أرباح أكبر على المساهمين بفضل الأرباح الصافية التي حققها خلال فترة الدراسة، والتي بلغت (29.60.60) مليون دينار ليبي للفترة من 2019 إلى 2021.

جدول (1) العائد على حقوق الملكيةROE

لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%8.209	%2.077-
2020	%3.602	%6.863-
2021	%8.446	%15.950

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

2- العائد على الأصول ROA

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق عوائد وأرباح من جميع مصادر الأموال المستثمرة، كلما زادت هذه النسبة، زادت كفاءة المصرف في استثمار أصوله في العمليات التي تدر عليه الأرباح.

من خلال الجدول (2)، يتبين أن العائد على الأصول في مصرف الجمهورية شهد انخفاضًا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ (0.358%) في عام 2019، ثم انخفض إلى (0.148%) في عام 2020، ليعود بعد ذلك للارتفاع في عام 2021. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض هو أن مصرف الجمهورية يمتلك أرصدة نقدية لدى مصارف أخرى، مما يحد من استغلال هذه الأرصدة في العمليات المصرفية (التقرير السنوي للمصرف، 2019-2021).

أما بالنسبة لمصرف اليقين، فقد بلغت النسبة (-1.239%) في عام 2019، لكنها ارتفعت في عام 2020 إلى (-0.797%)، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى (1.399%) في عام 2021، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الأرباح التي حققها المصرف في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة (التقرير السنوي لمصرف اليقين للفترة 2019-2020)، مما يدل على ارتفاع كفاءة مصرف اليقين في استثمار موجوداته لتحقيق أرباح مناسبة.

وعند مقارنة المصرفين، يتضح أن مصرف اليقين يتفوق نسبيًا على مصرف الجمهورية في تحقيق عوائد من أصوله المستثمرة.

جدول (2) العائد على الاصول ROA

لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%0.358	%1.239-
2020	%0.148	%0.797-
2021	%0.355	%1.399

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

3- هامش الربحPM

تعكس هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف مقارنة بإجمالي الإيرادات، أي ان زيادة في هذه النسبة تشير إلى تحسين كفاءة الأداء المالي للمصرف، من خلال تحقيق معدلات أعلى من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

يوضح الجدول (3) هذه النسبة، حيث يظهر أن مصرف الجمهورية حقق هامش ربح بلغ (27.781%) في عام 2019، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (13.517%) في عام 2020، لكنها عادت لترتفع مرة أخرى إلى (25.875%) في عام 2021، ويعود ذلك إلى زيادة إيرادات المصرف نتيجة ارتفاع صافي أرباح العملات، على الرغم من زيادة المصاريف التشغيلية، بما في ذلك رواتب الموظفين.

أما بالنسبة لمصرف اليقين، فقد شهدت النسبة ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت (-4.106%، -72.01%، 39.016%) على التوالي من 2019 إلى 2021، وهذا يدل على أن المصرف حقق زيادة كبيرة في إيراداته، مما يعكس كفاءته في تحقيق معدلات أعلى من الأرباح وتقليل المصروفات إلى أدنى حد ممكن.

جدول (3) هامش الربح PM لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%781.27	%4.106-
2020	%13.517	%72.01-
2021	%25.875	%39.016

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

4- منفعة الأصولUA

تعكس هذه النسبة قدرة الأصول في المصرف على توليد الإيرادات، حيث تشير الزيادة في هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تحقيق إيرادات أكبر استنادًا إلى ما يمتلكه من أصول.

من خلال تحليل بيانات الجدول (4)، يتبين أن مصرف الجمهورية كان أكثر كفاءة في استخدام أصوله واستثمارها لتحقيق الإيرادات خلال عام 2019، حيث بلغت هذه النسبة (1.287%)، في المقابل سجل مصرف اليقين نسبة (0.302%) في نفس العام، ومع ذلك في السنوات الأخرى كان مصرف اليقين يتفوق نسبيًا على مصرف الجمهورية، حيث تراوحت نسبته بين (1.104% و3.588%) في عامي 2020 و2021 على التوالي، بينما حقق مصرف الجمهورية نسبًا أقل، تراوحت بين (1.095% و1.370%) في نفس السنوات.

هذا يشير إلى تراجع كفاءة مصرف الجمهورية في استغلال أصوله، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية نتيجة تراجع صافي إيرادات الفوائد والعمولات، مما أثر سلبًا على الأرباح المحققة، ومن الجدير بالذكر أن مصرف اليقين كان الأفضل نسبيًا في تحقيق العائد من أصوله المستثمرة، حيث سجل نسبة مرتفعة نسبيًا في السنة الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة.

جدول (4) منفعة الأصولUA

لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%1.287	%0.302
2020	%1.095	%1.104
2021	%1.370	%3.588

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

ثانياً: مؤشرات المخاطرة :

1- مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من المؤشرات الأساسية التي تعكس المخاطر التي تواجهها المصارف، حيث تساعد في تحديد حجم المخاطر المرتبطة بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية. كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت المخاطر المحتملة لعدم سداد المقترضين، مما يشير أيضاً إلى ضعف كفاءة المصرف في إدارة وتحليل ومتابعة الائتمان. لذا، من الضروري تقليل هذه النسبة إلى أدنى حد ممكن.

يوضح الجدول (5) أن مصرف الجمهورية يواجه مخاطر ائتمانية أكبر مقارنة بمصرف اليقين، حيث بلغت نسبة المخاطر (13.556%) في عام 2019، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، لكنها انخفضت بشكل طفيف في السنوات التالية (2020 و2021) لتصل إلى (12.766% و12.501%) على التوالي. وهذا يدل على أن المصرف يواجه تحديات ائتمانية، نتيجة تعثر بعض العملاء في السداد، حيث بلغ مخصص الديون المشكوك فيها (25) مليار دينار ليبي في عام 2019 (التقرير السنوي لمصرف الجمهورية، 2019). يتطلب ذلك من المصرف إجراء دراسة وتحليل للتسهيلات والضمانات المقدمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها.

أما مصرف اليقين، فقد كانت مخاطر الائتمان منخفضة نسبياً في عام 2019، حيث بلغت (4.946%)، لكنها ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2020 لتتجاوز مخاطر مصرف الجمهورية بنسبة (15.681%). وفي عام 2021، انخفضت المخاطر بشكل كبير إلى حوالي (5.566%). وبالتالي، يمكن القول إن مصرف اليقين يتعرض لمخاطر ائتمانية أقل نسبياً من تلك التي يواجهها مصرف الجمهورية، ويرجع ذلك إلى جهود المصرف في إدارة الائتمان من خلال وضع حدود لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، بالإضافة إلى تقييم الوضع الائتماني للعملاء وتطبيق استراتيجيات للحد من المخاطر والحصول على الضمانات الكافية، حيث بلغت الضمانات والتأمينات في عام 2021 (739) مليون دينار ليبي (التقرير السنوي لمصرف اليقين، 2021).

جدول (5) مخاطر الائتمان

لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%13.556	%4.946
2020	%12.766	%15.681
2021	%12.501	%5.566

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

2- مخاطر السيولة

تقيس هذه النسبة حجم النقد والأرصدة لدى المصارف مقارنة بإجمالي الموجودات، وتعكس مخاطر احتمالية عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها، نتيجة عدم قدرته على تأمين التمويل اللازم، وذلك بسبب صعوبة تحويل الأدوات المالية مثل السندات أو غيرها من الأصول إلى نقد دون تكبد خسائر في رأس المال أو الدخل.

من الجدول (6)، يتضح أن مخاطر السيولة مرتفعة نسبياً لدى مصرف الجمهورية، حيث بلغت النسبة (52.285%) في عام 2019، مما يشير إلى صعوبة المصرف في مواجهة التزاماته خلال تلك الفترة. ثم ارتفعت النسبة في عامي 2020 و2021، حيث وصلت نسبة النقد إلى الموجودات إلى (65.442%) في عام 2020 و(65.988%) في عام 2021، مما يدل على انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

أما بالنسبة لمصرف اليقين، فقد بلغت النسبة (1.238%، 1.845%، 10.720%) على التوالي خلال فترة الدراسة (2019، 2020، 2021)، وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بمصرف الجمهورية. ورغم ارتفاع النسبة في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن هذا الارتفاع كان طفيفاً مقارنة بالزيادة الملحوظة في مصرف الجمهورية، مما يدل على

وجود مخاطر سيولة مرتفعة لدى مصرف اليقين، مما يعيقه عن الوفاء بالتزاماته بالسرعة المطلوبة، وذلك بسبب عدم توفر السيولة الكافية لديه لتلبية تلك الالتزامات، على الرغم من الزيادة في النسبة في السنة الأخيرة.

جدول (6) مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%52.285	%1.238
2020	%65.442	%1.845
2021	%65.988	%10.720

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

3-مخاطر رأس المال

توضح هذه النسبة قدرة رأس المال أو حقوق الملكية على تمويل الأصول، مما يعكس مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية لتغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول. كلما زادت هذه النسبة، زادت المخاطر التي يتعرض لها المصرف فيما يتعلق برأس المال، حيث أن ارتفاعها يتعارض مع مصالح الملاك أو المساهمين.

من الجدول (7)، يمكن الاستنتاج أن مصرف اليقين كان يواجه مخاطر رأس مال أكبر من تلك التي واجهها مصرف الجمهورية في عام 2019، حيث بلغت النسبة حوالي (59.673%). وهذا يشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على رأس المال لتمويل العجز في الأصول. ومع ذلك، انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ في السنوات التالية، مما يدل على أن المصرف تمكن من تجاوز هذا الخطر، حيث أصبحت النسبة (11.615%) في عام 2020 و(8.776%) في عام 2021.

أما بالنسبة لمصرف الجمهورية، فقد كانت النسبة منخفضة بشكل كبير، مما يدل على أن المصرف لم يتعرض لهذا النوع من المخاطر، ولديه مصادر أخرى لسد العجز.

جدول (7) مخاطر رأس المال

لمصرف الجمهورية ومصرف اليقين(%)

السنوات / المصرف	مصرف الجمهورية	مصرف اليقين
2019	%5.041	%59.673
2020	%3.948	%11.615
2021	%3.994	%8.776

المصدر من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021) لمصرف الجمهورية واليقين

النتائج والتوصيات الدراسة

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

1- كان مصرف الجمهورية الأفضل في تحقيق العائد على حقوق الملكية مقارنة بمصرف اليقين، حيث تم توزيع أرباح أكبر على المساهمين نتيجة للأرباح الصافية التي حققها المصرف خلال فترة الدراسة، باستثناء السنة الأخيرة التي أظهرت تفوق مصرف اليقين.

2= يُعتبر مصرف اليقين أفضل نسبياً من مصرف الجمهورية في تحقيق العوائد من أصوله المستثمرة، مما يدل على ارتفاع كبير في إيراداته، وعلى العكس أظهرت بيانات مصرف الجمهورية انخفاضاً في كفاءة استغلال موجوداته، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات التشغيلية نتيجة لانخفاض صافي إيرادات الفوائد والعمولات، مما أدى إلى تراجع الأرباح، ومن الجدير بالذكر أن مصرف اليقين حقق في السنة الأخيرة نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة.

3= تميز مصرف اليقين في إدارة المخاطر الائتمانية وإدارة الائتمان ومخاطر السيولة مقارنة بمصرف الجمهورية، حيث وضع سقفاً لمبالغ الائتمان الممنوحة للعملاء، وقام بتقييم الوضع الائتماني للعملاء والحصول على الضمانات الكافية، بالإضافة إلى الوفاء بالتزاماته بسرعة.

4- تعرض مصرف اليقين لمخاطر رأس المال أكبر من تلك التي واجهها مصرف الجمهورية في عام 2019، حيث بلغت النسبة حوالي (59.673%)، وهذا يشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على رأس المال لتمويل العجز أو النقص في الموجودات، مما يدل على أن مصرف الجمهورية لم يتعرض لهذا النوع من المخاطر ولديه مصادر أخرى لسد العجز.

استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم بعض **التوصيات** كما يلي:

1- يُنصح المصارف المعنية بالعمل على استرداد الأموال الممنوحة للمقترضين وتقليل المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تحسين مستوى أدائها.

2- يجب على المصارف استغلال مواردها بشكل أمثل والتحكم في تكاليف التشغيل، والدراسة عن أساليب حديثة ومتطورة لتقييم الأداء المالي، واستخدام النسب المالية المختلفة لتوضيح الصحة المالية من جميع الجوانب.

3- ينبغي على المصارف زيادة تركيزها على تقييم أدائها المالي لتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، وكذلك التعرف على نقاط القوة وتعزيزها بهدف تطوير الأداء المالي، مع مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر وأثرها على النشاط المصرفي.

4- من الضروري أن تقوم المصارف بتنظيم دورات تدريبية للعاملين بها لزيادة وعيهم حول كيفية ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى تعزيز معرفتهم في مجال إجراء دراسات تقييم الأداء لزيادة كفاءة وفاعلية المصارف.

المراجع

1- اسميو، منى حسن، الصادق حسين غيث، "**نموذج CAMEL: دراسة حالة مقارنة للأداء المالي بين المصارف الحكومية والخاصة في ليبيا**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة ،المجلد (19)، العدد (1)، يونيو2022م.

2- أشويقى، يوسف عبداللة، صالح عبدالرحيم اعمر، أمحمد محمد حسن،" **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا باستخدام نسب الربحية**"، مجلة البيان العلمية المحكمة، العدد (15)، 2023م.

3- الجابري، خالد محمد أحمد،" **تقييم الأداء المالي للمصارف اليمنية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية)**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر ، المجلد (6)، العدد (3)، 2015م.

4- الحنيطي، هناء،ملك خصاونة، "**دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة المالية**"، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة 11-10 نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،2009م.

5- الصيرفي، محمد عبد فتاح، "**ادارة المصارف**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

6- العامري، محمد علي، "**الإدارة المالية**"، عمان، دار المناهج، 2007م.
7- الفاضلي، عبد الله رجب، مصطفى أبوزيد مفتاح، طارق عبدالله محمود،" **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية**"، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب، المجلد (8)، العدد (15)، 2022م.
8- القذافي، محمد الطيب موسى موسى، "**محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، ليبيا، جامعة بنغازي، 2012م.
9- بن بوزيد، سليمان، "**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء المصارف التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة عينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)**"،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، 2017م.
10-بوفرنة، فاخر مفتاح، ادهم عبدالمولى البرغثي، ايهاب حمزة المسماري، " **تقييم الاداء المصرفي : دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية**"، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد (31)، العدد (2)، 2018م.
11-تواتي، أحمد بلقاسم، "**تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية**"، مجلة الجامعي ، العدد 34، خريف 2021م.
12-تومي، ابراهيم ، ربيع المسعود،" **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008 – 2018**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد (8)، العدد (2) ، 2021م.
13-جريس، وفيق، "**المصرفية العربية: الأداء المالي**"، البوابة العربية للتنمية، مدونة، الجزء السادس، https://arabdevelopmentportal.com/ar/blog2015/.
14-جغام، سعاد ، مسعودة بوقرة، " **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية – دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة للفترة(2014-2016)**" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، رسالة ماجستير منشورة، 2018م.
15-حماد، طارق عبد العال، "**تقييم أداء المصارف التجارية – تحليل العائد والمخاطرة**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999م.
16-حنفي، عبد الغفار، "**إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في المصارف التجارية والإسلامية**"، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، مصر، 2008م .
17-رحيل، خالد محمد، زينب رجب صداقة،" **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج (CAMELS) – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية**"، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار ، ليبيا، المجلد (6)، العدد (12)، 2019م.
18-زيود، لطيف، ماهر الأمين، منيرة المهندس،" **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)،2005م.

19-زيدي، ناريمان، **"تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية ،دارسة مقارنة بين المصرف الوطني الجزائري والمصرف الخليج الجزائر(2009-2014)"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ، رسالة ماجستير منشورة، 2016م.

20-سعيدي، يحيى، غفصي توفيق، **" تقييم أداء المصارف العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (9)، 2013م.

21-شعوبي، محمود فوزي، التجاني الهام، **"تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية " دراسة حالة المصرف الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (17)، 2015م.

22-طالب، علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني،**" الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن،2011م.

23-عبد االله، خالد أمين، إسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2006 م.

24-كلاش، رميسة ،الهام نايلي، **"تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الجزائرية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة تطبيقية خلال الفترة2004/ 2018)"**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد (17)، العدد(1)، 2023م.

25-مدياني، محمد، فاطمة الزهراء طلحاوي، **"محددات أداء المصارف الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري"**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (6)، العدد (1)، 2020م.

26-مزيكه، فرج احمد، **"اثر عرض النقد في الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية من 2004-2018 ـ مصرف التجارة والتنمية انموذجاً ـ"**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمرية الاسلامية، العدد (15)، 2020م.

27-مسجت، فايز حسن، **"تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية(دراسة مقارنة لمصرفي بغداد والخليج التجاري للمدة 2014/2018")**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (24)، 2019م.

28-معاش، حسينة، **"تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة المصرف الوطني الجزائري خلال الفترة (2014- 2018)"**، ادارة المنظمات المغاربية، وحدة تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس سطيف1، المجلد (5)، العدد (1)،2021م.

29-نايف، سعد سفيان، أبراهيم علي كردي،**" تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة"**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، http://www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.30

30-هيمه، مريم، مبروكة صحراوي، **" قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة حالة بنكي البركة الجزائر والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2016-2019"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمو لخضر- الوادي ، رسالة ماجستير منشورة، 2021م.